كان قال انما اشتهدت ثقة فتشبيه في حلف الاخ مع الغير والاصل
النفي وان قال كل الخيار له حلفا ويسخ على الاظهر والاصل اللزوم
ولم ينقل عنها غلبة وهل الاقالة تختلف الثمن بان يكون الفسخ
بزيادة ونقص منهي عنها شلا فيه قولان اذا قلنا بجواز عافيه تردد
والمسلم اليه كالمشتري يقوم شبهه عند العوات وان اختلفا
في القدر ولم يشبها حالفا في المسلم عمرا وان تعدد فالوسط
وان لم يكن حلفا ويسخ وفي موضعه صدق مدعي موضع العقد
ثم المسلم اليه ان اشبه والا فسخ انما يجب راسه اي المسلم كما يقبض
بقفر لا نفسه وجاز ببلد وقضى بالسود او ما عرف والا فان ما كان
منهما باب شرطه السلم ان لا يوجد راسه فوق ثلاثة
ايام الا ان يوجد المسلم اليه بمير بلد اخرى غير بلد العقد يقبض
بها فيأجل بقدر او فورية يجب قبض راس المال وجاز خيار لها اي
الثلاثة ان لم يعقد الا بشرط مال مخرف بعينه او استرده واوضح
كلامي وصاة الزيادة على الثلاثة مكملا وهو المعول
عليه مما في الاصل وجاز السلم بمنفعة معين واكتفوا هنا
بقبض الاوائل بخلاف ابتداء الدين عمر وسخر وهلاك ذلك
غير المعين او يمنع مكملا كم وغان واخذ مما هنا ان الذمة
وان لم قبل المعين تقبل المعين قبل منا وجه وجاز عطف
على منفعة بشرطه وتاخير جميعها عطف على واعلى جاز فيما سبق
في تاخير راس المال النقد بلا شرط ولو فوق ثلاثة وهل الكل
والعرض ان كيل واحد حكم كذا في الجواز او جزء
مكملا خلاف وفسخ مقابل كالتجارة على قول سحنون ورجحه
حش في معجل وحل المشتري والنقد وفيه اي المسلم
فيه جابر كسلم مع بيع ثم اك وعليه الزيد والنقم للمعروف
والاغر وبايعه

والاغر وبايعه المفرق كان قام بينة الاوفت وكذا هو فوجع الزيادة
غير المتعارفة له والا يكن فراق ولا بينة فدع البايع بالحلف على التمام
واعتمد على وكيله ان دخل عليه المشتري ثم كمن في قدوة البايع والا
فالمشتري يحلف على النقص وان اسلفه طعاما عليه وهلك بيده
فمثله فان له ولو استشبه منعه وفي حش تقييد الاستشبه
بما يجوز الناخير اليه بخلاف الاجارة وما قبل المبالغة الابداع
او الاهمال كالمشعرة او توقف حتى يأتيك بجميل مثلا وقيت
الهلاك والا ممنك ويسخ ان حلف والا خير فمن اخذ عرضه وما لا يغاب
منه مطلقا واتباع المالك ممن شاء حتى يدي وشمل السلم الا يكونا
اي المسلم والمسلم فيه طعامين والنقدين لا نفيسة والاول ليس
كالنقد والامتعا وفي جودة او كثرة من جنس الاسلم فيه او
الثمان بجعل الاان تختلف المنفعة كعاوا الجودة على اعم اوجه
وفي شمل اختلاف العدد خلاف وسابق الخيل الاهلاج ذا
السير الاكبر دون عكس الغلة مع الهلاج وجمل كفي
الحمل او صابي وجرة فوق الحمل وان اشتد كثرة السير كما هرها
ولو في الفاء وضح خلافه وكصغير من كبير او صغير في كبير
وعكسها الا الغنم والادمي بصغير هما مع كبير هما جنس واحد
وحرم نسيئة بكبير فيه الصغير او بلد الكبير وهو مرد الادنى فيما
مزابنة وتتوولت على منع صوف ظهر وتجذع عليك فيما لم يزر
على الغلة على المعتاد عليه في عمره والخشب اخلاس على الوجه
وقيل جنس متعاونت بالاغراض وكسيف فاطع او جيد ورديء
للاجود من الصغير في اقنيص ذوخه وفي الواحد خلاف
كالجنس تشبيه في الجواز ومع اعطيه على الاصل الا انه ليس
من اضافة ما سبق في الجنس الواحد كما فيه عليه بل ولو تفاوت
المنفعة كرقيق الغلمان والخشاب الاجل المسلم في جملين متلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)